دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنظيم البطاقة الوطنية الموحدة (دراسة في علم الاجتماع القانوني)

ا.م.د عبد الرحمن عبد الله الصراف

جامعة المستقبل /كلية القانون

dr.abdulrahman2020@uomus.edu.iq

الخلاصة

يتناول البحث بيان آلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنظيم البطاقة الوطنية للفرد والاسرة العراقية من خلال المتطلبات العملية لها ، لما لها من اهمية في حياة المجتمع العراقي وعلاقتها بعلم الاجتماع القانوني من حيث تنظيم النصوص القانونية لأحوالها الاساسية من حيث تحديد الاسم واللقب والعمر والنسب في المجتمع والواقعات الحياتية كالزواج والطلاق والسكن والاقامة والولادة والوفاة وكافة العلاقات الاسرية الاجتماعية التي يبينها قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لسنة 2016 ، وقانون تسجيل الولادات والوفيات رقم 21 لسنة 2024 ، وهنا يأتي دور علم الاجتماع القانوني بعض جوانبه في احكام التنظيم القانوني للأسرة العراقية ، التي تشكل اللبنة الاولى للمجتمع ، وبيان كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنظيم البطاقة الوطنية وفق ما هو حالي . وتأثيراتها البنيوية على الاسرة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصـــطناعي، البطاقة الوطنية، علم الاجتماع القانوني، ، الســـجل المدني، البيانات المدنيه، الوثيقةالمدنيه.

Abstract

This research examines the operational mechanism of artificial intelligence technologies in regulating the national card for Iraqi individuals and families through its practical requirements. This is driven by its profound importance in Iraqi society and its relationship with the sociology of law, particularly concerning the regulation of legal texts for fundamental civil statuses—such as determining name, surname, age, and lineage within society. It also encompasses vital life events like marriage, divorce, residence, accommodation, birth, and death, alongside all socio-familial relationships outlined by the National Card Law No. 3 of 2016 and the Births and Deaths Registration Law No. 21 of 2024.

Herein emerges the role of the sociology of law, in certain aspects, regarding the legal regulation provisions of the Iraqi family, which constitutes the foundational building block of society. Furthermore, the study demonstrates the current application of AI technologies in administering the national card and explores their structural impacts on both the family and society.

Keywords: Artificial Intelligence, National Card, Sociology of Law, Vital Event Department, Civil Registry, Record Statement, Document.

المقدمة

أهمية البحث:

يمكن تحديد ذلك بما يأتي:

1. تسليط الضوء على تقنيات الذكاء الاصطناعي من حيث التعريف به وأهميته وآلياته و دوره التقني الاجتماعي المهم.
2. بيان دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في آلية تنظيم البطاقة الوطنية وتسهيل أداء الموظفين ومراجعة المواطن مما يؤدي الى اختصار الوقت والجهد والتكاليف المالية.
3. بيان علاقة الذكاء الاصطناعي بعلم الاجتماع القانوني وأثره في مكانة المجتمع.

سبب اختيار البحث

هذا البحث له اهمية قانونية اجتماعية في دفع حركة الانســـان نحو الامام، وهذا يؤدي دوراً مهماً في حياة الفرد والمجتمع سواء في حياته او بعد مماته مما له علاقة وثيقة بعلم الاجتماع القانوني.

مشكلة البحث

في هذا البحث عدة مشاكل فرضيات تتلخص بما يأتي:

1. مدى استخدام الذكاء الاصطناعي في دوائر الاحوال المدنية كجهاز فعال في اجهزة وزارة الداخلية.
2. ماهي الضــوابط والاثار والنتائج والمتطلبات اللوجســتية لتنظيم البطاقة الوطنية، وعلى فرض إتاحة ذلك لتنظيم فهل أن الكوادر الوظيفية قد ادت جميع منجزاتها التي جاءت بها احكام قانون البطاقة الوطنية من حيث ادخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة الفرد والاسرة العراقية وبما يتعلق بعلم الاجتماع القانوني؟

اهداف البحث

يهدف البحث الى دراسة دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيان الاحكام التنظيمية للبطاقة الوطنية وسجلات الاحوال المدنية (القيد المدني) وعلاقته بعلم الاجتماع القانوني وخصــوصــية دراســتها من حيث الحفظ والخزن لتعلقها بحقوق حياة الاسرة والمجتمع العراقي.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن لكونه الأنسب لطبيعة هذه الدراسة؛ إذ يعتمد هذا المنهج، من جهة، على دراسة وتحليل الوثائق، ومن جهة أخرى، يسلط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في نظام البطاقة الوطنية وآليات توثيقها، لبيان مدى ارتباطها بمنهجية علم الاجتماع القانوني.

خطة البحث

اقتضى تقسيم البحث الى:

- المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، علم الاجتماع القانوني والبطاقة الوطنية
  - المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.
  - المطلب الثاني ماهية علم الاجتماع القانوني والبطاقة الوطنية.
- المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في إدارة البطاقة الوطنية من منظور علم الاجتماع القانوني
  - المطلب الاول: الآثار والنتائج المترتبة على توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة البطاقة الوطنية
  - المطلب الثاني: التحديات والمعوقات التي قد تواجه تطبيق هذه التقنيات وسبل معالجتها من منظور علم الاجتماع القانوني

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، علم الاجتماع القانوني والبطاقة الوطنية

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسين؛ نخصص المطلب الأول لدراسة ماهية الذكاء الاصطناعي في حين نخصص المطلب الثاني للتعريف بعلم الاجتماع القانوني والبطاقة الوطنية.

المطلب الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي

يُعد "الذكاء الاصطناعي"[1] من المصطلحات التقنية واسعة الانتشار، ويُشير إلى حقل معرفي متداخل مع علوم الحاسوب، تبلور في سياق السعي الدؤوب لمحاكاة القدرات الذهنية والعقلية للإنسان باستخدام الأنظمة التقنية. وتعود الجذور الرسمية لهذا المفهوم إلى مؤتمر "دارتموث" في عام 1956، ورغم بطء تطوره في العقود الأولى نتيجة لمحدودية القدرات الحاسوبية آنذاك، إلا أنه شهد لاحقاً قفزات نوعية؛ بدءاً من ظهور أول مركبة موجهة بالحاسوب عام 1979، مروراً بتفوق الآلة على العقل البشري في لعبة الشطرنج عام 1997، وصولاً إلى الطفرات الهائلة في البرمجيات والأنظمة الذكية المعاصرة. ولا يقتصر الذكاء الاصطناعي على كونه تخصصاً علمياً مستقلاً، بل يمثل

[1] ترجع الجذور التاريخية لمصطلح "الذكاء الاصطناعي" إلى حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تبلور هذا المفهوم بصيغته الرسمية لأول مرة خلال مؤتمر عُقد في كلية "دارتموث" عام 1956. وعلى الرغم من هذه الانطلاقة، شهد العقدان التاليان ركوداً نسبياً في تحقيق إنجازات ملموسة؛ ويعزى ذلك بالأساس إلى محدودية القدرات الحاسوبية المتاحة آنذاك. إلا أن مسار التطور عاد ليتسارع؛ ففي عام 1979 تم ابتكار أول مركبة تُدار حاسوبياً، تلا ذلك منعطف تاريخي في عام 1997 حينما نجح نظام حاسوبي في التغلب على منافس بشري في لعبة الشطرنج. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، دخل الذكاء الاصطناعي مرحلة من التطورات المتسارعة والمذهلة، ليتسع نطاق تطبيقاته شاملاً الروبوتات المتقدمة، والبرمجيات المعقدة، والأنظمة الحاسوبية الفائقة.

منهجية متكاملة وأداة فعالة لحل المشـــكلات المعقدة، وفهم الظواهر عبر نمذجتها وترجمتها إلى خوارزميات رقمية دقيقة قابلة للتنفيذ والمحاكاة الحاسوبية[2].

ومن الناحية اللغوية، يتألف هذا المصـطلح من شـقين؛ يحمل أولهما (الذكاء) دلالات متأصـلة في معاجم اللغة العربية، إذ يُشـتق في أصـله من "التذكية" أو من "ذكاء النار" بمعنى اشـتعالها وتوهجها وارتفاعها[3]. أما في دلالته المجازية، فيُقصـد بالذكاء حدة الذهن، وسـرعة البديهة، وقوة الفطنة والإدراك[4]، فضـلاً عن القدرة على الإحاطة بالشـيء فهماً واستيعاباً، وهو ما ينسجم تماماً مع الغاية الأساسية لهذه التقنيات المتمثلة في محاكاة الفهم والتحليل البشري العميق[5].

أما الشـق الثاني من المصـطلح، وهو "الاصـطناعي"، فتمتد جذوره اللغوية إلى الفعلين "صـنع" و"اصـطنع"، حيث أُبدلت تاء الافتعال طاءً لاقترانها بحرف الصـاد وفقاً للقواعد الصـرفية[6]. وتشـير مفردة "الصِّـناعة" إلى الحرفة، و"الصـانع" إلى ممتهنها، بينما تُعبر "الصَّنعة" عن نتاج هذا العمل. وفي السياق المجازي، يُقال "اصـطنعه عنده" أي اتخذه تابعاً، و"صنيعته" لمن وقع عليه الاختيار والتدريب لأمر مخصوص[7].

وقد تجلى الاسـتخدام القرآني لمشـتقات هذه المادة ليدل على البراعة والإحكام المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿صُـنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَـيْءٍ﴾[8]، وعلى الاصـطفاء والاختيار كما في قوله تعالى: ﴿وَاصْـطَنَعْتُكَ لِنَفْسِـي﴾[9] أي اخترتك لإقامة حجتي.

وبناءً على هذه الجذور والدلالات، يُطلق وصـف "الاصـطناعي" على كل ما هو مبتكر ومصـنوع بتدخل بشـري وخارج عن النطاق الطبيعي، معتمداً في ذلك على الاختراع والتركيب المسـتندين إلى تراكم العلوم والمعارف، بوصفها أدوات فاعلة ومحركة لإنتاج وتطوير مختلف الصناعات الدقيقة والإلكترونية[10].

أما من الناحية الاصطلاحية، فيُعبر "الذكاء الاصطناعي" عن حزمة من القدرات الذهنية الممنوحة للآلات عبر أنظمة حاسوبية متطورة، والتي تستند إلى قواعد بيانات ضخمة ومترابطة لتمكينها من محاكاة أنماط التفكير البشري. وغالباً ما يتداخل هذا المفهوم مع "علم الروبوتات"؛ إذ يسـعى لتصـميم أنظمة ذكية تتيح للآلات محاكاة السـلوك الإنسـاني

---

2 فتح الباب، صلاح رجب، الرقابة الحكومية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراســـــات القانونية، اصدار خاص،2024، ص216.

3 الرازي، أبو بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتب العربي، بيروت، 1981.

4 للمزيد ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج14، طبعة دار قم، 1985، ص287.

5 قلعجي، الرواس، معجم لغة الفقهاء، ط ١، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨.

6 الرازي، مصدر سابق.

7 الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة، دار الحديث، القاهرة،2006، ص659.

8 سورة النمل، آية 88.

9 سورة طه، آية 41.

10 عمر، احمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة،2008، ص273.

وقدراته المعرفية، إما من خلال تزويدها ببيانات شـــاملة أو عبر تقنيات التعلم الذاتي التي تعتمد على تحليل التجارب السابقة والتكيف المستمر معها[11].

وفي هذا السياق، يُقاس مستوى ذكاء الآلة بمدى كفاءتها في أداء الوظائف المعرفية التي تضاهي أداء العقل البشري، كالفهم، والتحليل الدقيق، واتخاذ القرارات، والتفاعل الديناميكي مع البيئة المحيطة. وبناءً عليه، يشـــمل الذكاء الاصـــطناعي منظومة متكاملة من البرمجيات التي يبتكرها الإنســـان للعمل ضـــمن أهداف معقدة في العالمين المادي والرقمي (الافتراضي)؛ حيث تمتلك هذه الأنظمة القدرة على إدراك محيطها، وتحليل البيانات المنظمة وغير المنظمة، وممارسة التفكير المنطقي لاستنباط الحلول، ومن ثم اتخاذ الإجراءات المثلى وفقاً لمعايير وغايات محددة سلفاً [12].

وقد عرفت الأمم المتحدة الذكاء الاصطناعي بانه (التخصص في علم الحاسوب الذي يهدف إلى تطوير الات وانظمة بإمكانها أن تؤدي مهامًا يُنظر إليها على أنها تتطلب ذكاء بشريًا، سواء كان ذلك بتدخل بشري محدود أو بدون تدخل بشـــري)[13]، اما جون مكارثي، أحد روّاد هذا المجال، فقد عرفه على انه (علم وهندســـة صـــناعة الآلات الذكية، وخصوصًا البرامج الحاسوبية القادرة على محاكاة الذكاء البشري)[14]. وقد قام الاتحاد الأوروبي في تقريره الرسمي عام 2018 بتعريفه على أنه (القدرة التي يمتلكها أي نظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح، والتعلّم منها، ثم اســتخدام هذه المعرفة لتحقيق أهداف محددة من خلال التكيّف المرن مع البيئات المتغيرة)[15]. فضـــلا عن ان منظمة التعاون الاقتصـــادي قد عرفته على انه (نظام يســتخدم المدخلات الرقمية أو الفيزيائية لتحليل البيانات بشكل مستقل، واتخاذ قرارات وتوصيات لها أثر على البيئة الواقعية أو الافتراضية)[16].

وتُجمع هذه التعريفات على أن الذكاء الاصـــطناعي لا يقتصـــر على كونه تقنية برمجية أو حســـابية فحســـب، بل يمثل إطاراً معرفياً متكاملاً يتداخل مع حقول علمية شـــتى، موظفاً إمكاناته لتحقيق نتائج دقيقة تتجاوز في كثير من الأحيان القدرات البشـــرية المعتادة. ومن هنا، تتجلى أهمية هذه التقنيات وتتعدى نطاق العلوم التطبيقية البحتة لتمتد إلى رحاب العلوم الإنســـانية والاجتماعية، ولا ســـيما "علم الاجتماع القانوني"؛ إذ تتيح أدوات مبتكرة لتنظيم الســـجلات المدنية،

---

[11] بونيه، آلان، الذكاء الاصطناعي -واقعه ومستقبله، ترجمة: علي صبري، سلسة عالم المعرفة، 172، 1993.

[12] إبراهيم وجاسم، اخلاص مخلص وزياد طارق، الذكاء الاصطناعي- جدلية الافتراض القانوني وصحة التصرفات، وقائع المؤتمر السادس للشؤون القانونية لجامعة تشيك، 2021، ص 169.

[13] ينظر الى وثيقة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بخصوص الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي الصادر عام 2018، ص8.

[14] مكارثي، جون، ما هو الذكاء الاصطناعي؟، جامعة ستانفورد، 2007

[15] المفوضية الأوروبية، المبادئ التوجيهية الأخلاقية للذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة، مجموعة الخبراء رفيعة المستوى للذكاء الاصطناعي، الاتحاد الأوروبي، بروكسل، 2019.

[16] رضا، عمر نافع، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الحقوق، 2021، ص 21.

وضـبط الواقعات الحياتية للفرد والأسـرة، وتطوير الآليات الحاكمة لنظام البطاقة الوطنية، وهو ما سـيفُصّـل فيه هذا البحث تباعاً.

المطلب الثاني

التعريف بعلم الاجتماع القانوني والبطاقة الوطنية

يُعد "علم الاجتماع القانوني" ميداناً معرفياً رحباً ومتقاطعاً يدمج بين صـــرامة القاعدة القانونية وديناميكية الظواهر الاجتماعية، متجاوزاً النظرة الكلاسـيكية الضـيقة التي تحصـر القانون في كونه مجموعة من النصـوص التشـريعية المجردة أو الأوامر والنواهي الصـادرة عن السـلطة الحاكمة، لينظر إليه بوصـفه ظاهرة اجتماعية حية تتخلق في رحم المجتمع، وتتأثر بتطوراته، وتؤثر في توجيه سلوك أفراده ومؤسساته[17].

وقد تباينت المقاربات الفقهية والاجتماعية في وضع تعريف جامع مانع لهذا العلم؛ إذ ينظر إليه "أوجين إرليخ" من خلال نظرية "القانون الحي"، معتبراً أن مركز الثقل في التطور القانوني لا يكمن في التشريع ولا في الفقه ولا في القرارات القضائية، بل في المجتمع ذاته الذي يفرز قواعده من خلال تفاعلاته اليومية[18]. وفي هذا الإطار، يتجلى الإسهام المعمق لعالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم "الذي أرسى دعائم هذا التخصص في مؤلفه "تقسيم العمل الاجتماعي"، حيث اعتبر أن القانون ليس مجرد أداة قمعية، بل هو "الرمز المرئي للتضامن الاجتماعي" والمرآة الصادقة التي تعكس "الضمير الجمعي" للأمة، وقد بيّن دوركايم أن تطور المجتمعات وانتقالها من حالة "التضامن الآلي" البسيط إلى حالة "التضامن العضوي" المعقد، يرافقه تحول حتمي في طبيعة القاعدة القانونية، لتنتقل من طابعها العقابي الرادع إلى طابعها المدني والإداري والتنظيمي، الذي يهدف إلى إدارة تشابك المصالح وتنظيم مؤسسات الدولة الحديثة[19]، في حين يذهب "ماكس ويبر" إلى تعريفه بأنه تجسيد للعقلانية والرشادة في تنظيم المجتمعات الحديثة، ويضيف "روسكو باوند" بُعداً عملياً بتعريفه للقانون كأداة لـ "الهندسة الاجتماعية" التي تهدف إلى الموازنة بين المصالح المتضاربة[20]. غير أن الإحاطة الحقيقية والتأصيل الفلسفي والتاريخي الأعمق لهذا العلم لا يمكن أن يستقيم دون الغوص في الإسهامات الرائدة والعبقرية للمفكر العربي والمسلم "عبد الرحمن ابن خلدون"، الذي يُعد بحق ودون منازع المؤسس الأول واللبنة الأساسية لعلم الاجتماع القانوني، وذلك من خلال نظريته الشاملة في "علم العمران البشري" التي طرحها في "مقدمته" الشهيرة، حيث رفض ابن خلدون النظرة السطحية للقوانين، وأسس لقاعدة اجتماعية متينة تربط بين التشريع وطبيعة

---

[17] جعفر، على عبدالائمة، علم الاجتماع القانوني، مقال منشور في موقع مجلس القضاء الأعلى العراقي، 2024.

[18] جوين، محمد، اعمال نظرية القانون الحي في اجتهاد القانون الدستوري: دراسة مقارنة بين إيطاليا وفرنسا واسبانيا، مجلة دفاتر برلمانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المجلد 2، العدد1، 2023، ص101.

[19] دوركايم، إميل، في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: د. حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 2022.

[20] حكيم، حسام، محاضرات في القياس: مدخل الى علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019/2018، ص28.

التكوين الاجتماعي، مبتكراً مصطلحات فائقة الدقة مثل "العصبية" (التي تمثل قوة التلاحم والترابط الاجتماعي) و"الوازع" (الذي يمثل السلطة أو القانون الرادع)، وقد بين ابن خلدون بعمق أن الاجتماع الإنساني ضرورة حتمية، وأن هذا الاجتماع يقتضي بالضرورة وجود "وازع" يمنع الناس من التظالم ويحفظ حقوقهم، موضحاً أن هذا الوازع (القانون) يتدرج بتدرج المجتمع من حالة "البداوة" التي يحكمها الوازع الذاتي والأعراف القبلية، إلى حالة "الحضارة" والعمران التي تتطلب سلطة سياسية وقوانين مدونة ومؤسسات تنظيمية معقدة، مؤكداً في سياق بالغ الأهمية أن القوانين والتشريعات إذا فُرضت بقسوة وبطريقة لا تنسجم مع أخلاق الأمة وطبيعة عمرانها فإنها تؤدي إلى إفساد "معاني الإنسانية" وإضعاف شوكة المجتمع، وهو ما يمثل أقدم وأدق قراءة اجتماعية لأثر النص القانوني على الواقع المعيش[21].

وانطلاقاً من هذا التراث الخلدوني والتطورات الحديثة في علم الاجتماع القانوني، تبرز الأهمية القصوى والمحورية لتوظيف هذا العلم في دراسة وتحليل الإطار القانوني والتقني لـ "نظام البطاقة الوطنية" ومؤسسات "السجل المدني" في العراق؛ إذ لا ينبغي للباحث الأكاديمي أن ينظر إلى هذا النظام مجرد نظرة إدارية بحتة تُعنى بإصدار وثائق إثبات الشخصية، بل يجب مقاربته بوصفه "وازعاً" قانونياً حديثاً وتنظيماً اجتماعيا بالغ التعقيد يهدف إلى توثيق "الواقعات الحياتية" الأساسية—كالولادة، والنسب، والزواج، والطلاق، والوفاة—وهي الواقعات التي تشكل في مجموعها البنية التحتية الصلبة لـ "الأسرة العراقية" التي هي اللبنة الأولى للمجتمع، وهنا تبلغ هذه الدراسة ذروة ترابطها المنهجي عند إدخال المتغير الأحدث والأكثر تأثيراً في عصرنا الحالي، وهو "تقنيات الذكاء الاصطناعي". حيث يدرس علم الاجتماع القانوني كيفية انتقال عمليات الضبط الاجتماعي وإثبات الهوية وحفظ الأنساب من بيئة الورق والروتين التقليدي إلى بيئة الخوارزميات والبيانات الضخمة والرقمنة الشاملة، متسائلاً عن الأثر البنيوي الذي تتركه هذه التقنيات الذكية على مستوى الثقة بين المواطن والدولة، ومدى قدرتها على ضمان دقة القيود المدنية، وحماية الخصوصية الرقمية للعائلة، والقضاء على التلاعب في الأنساب والواقعات، وما يترتب على ذلك من إعادة هندسة للمنظومة الاجتماعية والقانونية برمتها، ليثبت هذا البحث في نهايته أن تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي في دوائر الأحوال المدنية ليس مجرد ترقية تكنولوجية للأجهزة الداخلية، بل هو تطور حتمي في آليات "العمران البشري" الحديث، يستوجب فهماً عميقاً لـ "القانون الحي" لضمان تسخير هذه التكنولوجيا لخدمة استقرار المجتمع العراقي وحماية كيان الأسرة، بما يتوافق مع الغايات الأسمى لعلم الاجتماع القانوني في تحقيق العدالة والضبط الاجتماعي الفعال.

من جهة أخرى ، يُعد نظام البطاقة الوطنية في المفهوم القانوني والإداري المعاصـــر، حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة وأداة السيادة الأولى في تنظيم العلاقة بين الفرد والسلطة العامة. وتُعرّف البطاقة الوطنية بصورة عامة بأنها

[21] للمزيد ينظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1950م.

وثيقة رسمية سيادية تصدرها الجهات الحكومية المختصة، تحمل بيانات تعريفية وقانونية فريدة لكل مواطن، وتُعد الوسيلة القانونية القطعية لإثبات الشخصية، والجنسية، والأهلية، والمركز القانوني للفرد داخل المجتمع. وقد تطور هذا المفهوم عالمياً بشكل جذري؛ فبعد أن كانت البطاقات مجرد وثائق ورقية بسيطة عُرضة للتلف والتزوير، تحولت في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة إلى "بطاقات ذكية (Smart Cards) "تعتمد على الرقائق الإلكترونية والبيانات البايومترية (كخصائص الوجه، وبصمات الأصابع، وقزحية العين)، مما جعلها ليست مجرد أداة لتعريف الهوية، بل مفتاحاً رقمياً شاملاً يتيح للمواطن الوصول إلى الخدمات الحكومية، والصحية، والمالية، مساهمةً بذلك في تعزيز الأمن القومي، والحد من الجرائم المالية، وضبط التخطيط الديموغرافي والاقتصادي للدول[22].

أما على الصعيد العراقي، فتكتسب "البطاقة الوطنية" أبعاداً قانونية واجتماعية وتاريخية بالغة الأهمية. فقد عانى النظام الإداري والقانوني في العراق لعقود طويلة من تشتت الوثائق الثبوتية، حيث كان المواطن مُلزماً بحمل وإبراز مستمسكات ورقية متعددة لإثبات شخصيته ومركزه القانوني (كهوية الأحوال المدنية، وشهادة الجنسية العراقية، وبطاقة السكن، والبطاقة التموينية)، وهو ما عُرف محلياً بـــ "المستمسكات الأربعة". هذا التعدد الورقي المشتت أثقل كاهل المواطن والدوائر الحكومية بالروتين البيروقراطي المعقد، فضلاً عن كونه بيئة خصبة لحالات التزوير، وتشابه الأسماء، وضياع الأنساب، والتلاعب في السجلات المدنية نتيجة للظروف الاستثنائية والحروب التي مرت بها البلاد، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى إتلاف السجلات الورقية في بعض دوائر الأحوال المدنية[23].

وتداركاً لهذه التحديات الهيكلية، وانسجاماً مع متطلبات الحوكمة الإلكترونية، جاء المشرع العراقي بخطوة إصلاحية استراتيجية كبرى تمثلت بإصدار "قانون البطاقة الوطنية رقم (3) لسنة 2016". وقد مثّل هذا التشريع نقلة نوعية في تاريخ الإدارة العراقية، إذ استهدف توحيد الوثائق المتعددة في وثيقة إلكترونية واحدة، ومنح كل مواطن "رقماً وطنياً" فريداً لا يتكرر، يرافقه منذ ولادته وحتى وفاته. بموجب هذا القانون، أصبحت مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة في وزارة الداخلية هي الجهة الحصرية المعنية ببناء قاعدة بيانات مركزية شاملة ومحصنة، تُسجل فيها القيود المدنية لجميع العراقيين استناداً إلى أدق المعايير التقنية والبايومترية[24].

ومن منظور "علم الاجتماع القانوني"، لا تقتصر أهمية البطاقة الوطنية العراقية الموحدة على الجانب الأمني أو الإداري المتمثل في اختصار الجهد والوقت، بل تتعداه لتكون الحارس القانوني الأوثق لـــ "الواقعات الحياتية" للفرد والأسرة. فالأسرة العراقية التي تُعد اللبنة الأساسية للمجتمع، تستمد استقرارها من دقة السجلات المدنية التي تحفظ

---

22 العربي وصلى، أحمد عبادة جدوع وليلى يوسف محمد، الهوية الرقمية: النشأة والتعريف والمعايير الفنية، المجلة العلمية لكلية الاداب، جامعة طنطا-كلية الاداب، المجلد 2022، العدد46، ص17.

23 الشويلي والعبادي، عميد جخيور ضويع وحسين ياسين طاهر، الحماية الجنائية للبطاقة الوطنية: دراسة في قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم (3) لسنة 2016، مجلة أبحاث ميسان، جامعة ميسان-كلية التربية، المجلد18، العدد35، 2022.

24 للمزيد ينظر: قانون البطاقة الوطنية رقم (3) لسنة 2016.

الأنساب، وتوثق الزواج والطلاق، وتضبط واقعات الولادة والوفاة بدقة متناهية يمنع معها أي تلاعب. إن الانتقال إلى هذا النظام الرقمي الموحد يعزز من قيم "العدالة الاجتماعية" والمســـاواة، ويصـــون كرامة المواطن من الابتزاز والروتين، ويضمن حقوق الأقليات والفئات الهشة. ومع تزايد حجم هذه البيانات الضخمة في السجل المدني العراقي، تبرز اليوم الضـــرورة الملحة لتوظيف "تقنيات الذكاء الاصـــطناعي" ليس فقط لحفظ هذه البيانات ومعالجتها، بل لاســـتنباط التحليلات الديموغرافية، وتأمين النظام من الاختراقات الســـيبرانية، وأتمتة الخدمات المتعلقة بتحديث الواقعات الحياتية، مما يجعل البطاقة الوطنية الموحدة في العراق نموذجاً تطبيقياً حياً لتفاعل النص القانوني مع التطور التكنولوجي لخدمة البنية الاجتماعية.

المبحث الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في إدارة البطاقة الوطنية من منظور علم الاجتماع القانوني

في ظل التطورات التقنية المتسارعة واتساع نطاق الرقمنة المؤسسية، برزت الحاجة إلى توفير أنظمة حديثة تكفل التنظيم الدقيق للواقعات الحياتية وتحقيق الضبط الاجتماعي، وتعد تقنيات الذكاء الاصطناعي من أهم الوسائل التي تسهم في تحقيق هذا التنظيم من خلال الإدارة الفاعلة لنظام البطاقة الوطنية وتأمين قيودها. وعليه، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسين؛ نخصص المطلب الأول لبيان الآثار والنتائج المترتبة على توظيف الذكاء الاصـــطناعي في إدارة البطاقة الوطنية، أما المطلب الثاني فنخصـــصـــه لبيان التحديات والمعوقات التي قد تواجه تطبيق هذه التقنيات وسبل معالجتها من منظور علم الاجتماع القانوني.

المطلب الأول

الآثار والنتائج المترتبة على توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة البطاقة الوطنية

لم يكن التحول نحو إدخال تقنيات الذكاء الاصـــطناعي في نظام إدارة البطاقة الوطنية في العراق مجرد تحديث تقني عابر أو اســـتبدال للأجهزة والمعدات، بل مثّل ثورة إدارية وقانونية واجتماعية شـــاملة، تجاوزت المفهوم الكلاســـيكي لأرشـــفة البيانات وحفظها. لقد أســـفر هذا التحول عن بناء منظومة ديناميكية متكاملة أعادت صـــياغة العلاقة بين الفرد والدولة، ورســـخت آليات حديثة للضـــبط المجتمعي وإدارة الســـجل المدني. وتتجلى أهمية هذا المطلب في تتبع الآثار العميقة التي أفرزتها هذه التقنيات، وكيف انعكســـت على البنية القانونية والاجتماعية في ضـــوء غايات "علم الاجتماع القانوني"، وذلك من خلال دراسة المحاور التفصيلية الآتية:

1. **حسم النزاعات المتعلقة بإثبات الشخصية وتأمين الهوية الوطنية:** عانى النظام الإداري والقانوني في العراق لعقود طويلة من إشكاليات هيكلية بالغة التعقيد فيما يخص إثبات الهوية، ولعل أبرزها ظاهرة "تشابه الأسماء" الثلاثية والرباعية التي أدت مراراً إلى تداخل خطير في المراكز القانونية للأفراد؛ حيث كان يُلقى القبض على

أبرياء أو تُعطل مصالحهم بسبب تشابه أسمائهم مع مطلوبين للعدالة. فضلاً عن ذلك، وفرت السجلات الورقية بيئة خصبة لعمليات التزوير وانتحال الشخصية، خاصة في فترات الأزمات والحروب التي مرت بها البلاد . وهنا، يبرز الأثر الجوهري لتقنيات الذكاء الاصـــطناعي من خلال الاعتماد على أحدث أنظمة "التعرف البايومتري " فالنظام لم يعد يعتمد على الاسم المكتوب فقط، بل يحلل بصمات الأصابع العشرية، ويقوم بمسح شـــبكية وقزحية العين، ويرســـم خريطة رقمية دقيقة لملامح الوجه. وتقوم الخوارزميات الذكية بمطابقة هذه المعطيات في أجزاء من الثانية، لتمنح كل مواطن "رقماً وطنياً" فريداً لا يتكرر. هذا التحول منح البطاقة الوطنية الموحدة حجية قانونية مطلقة وقطعية في إثبات الشـــخصـــية، وأنهى بشـــكل حاســـم أية نزاعات أو التباسات قانونية تتعلق بهوية الفرد[25].

2. **تنقية الســـجل المدني ومعالجة "البيانات الضـــخمة" المتراكمة:** يُعد الســـجل المدني بمثابة "الذاكرة الحية" للدولة، وقد تعرضت هذه الذاكرة في العراق للتشويه نتيجة تلف بعض السجلات الورقية أو فقدانها أو التلاعب بها عبر السنين. ومن أبرز نتائج توظيف الذكاء الاصطناعي قدرته الفائقة على معالجة ما يُعرف بـــ "البيانات الضخمة". فالأنظمة الذكية لا تقوم بتخزين الأسماء فحسب، بل تمتلك القدرة على قراءة وتحليل ملايين القيود المدنية المتراكمة تاريخياً، وتقوم بإجراء عمليات "مقاطعة البيانات" بشكل مستمر لاكتشاف أي تضارب أو تلاعب .على سبيل المثال، تستطيع الخوارزميات اكتشـــاف الازدواج في القيود (كأن يُســـجل المواطن في دائرتين مختلفتين)، أو رصـــد التناقضـــات غير المنطقية (مثل تســـجيل تواريخ ولادة متقاربة جداً لأخوين من نفس الأم لا تتفق مع القواعد البيولوجية، أو تســـجيل وفيات لأشـــخاص يتبين لاحقاً اســـتمرارهم في إجراء معاملات رسمية). هذا التدقيق الخوارزمي الصارم يعمل كمصفاة قانونية دقيقة تطهر السجل المدني العراقي من الشوائب، مؤسساً لقاعدة بيانات سيادية محصنة لا يمكن اختراقها أو التلاعب بها من الداخل[26].
3. **التحديث الآني للواقعات الحياتية وإلغاء الدورة المســـتندية:** من منظور علم الاجتماع القانوني، يُعد تطبيق مفهوم "القانون الحي" غاية سامية؛ أي أن يكون القانون متفاعلاً مع حركة المجتمع وواقعه المتجدد. وقد أسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق ذلك عبر ربط مؤسسات الدولة بشبكة تفاعلية ذكية. ففي النظام التقليدي، كانت الدورة المستندية بطيئة، وتتطلب مراجعة المواطن لعدة دوائر لنقل بياناته. أما اليوم، فالنظام يتيح ربطاً فورياً بين مديرية البطاقة الوطنية والجهات ذات العلاقة .بمجرد حدوث الواقعة الحياتية (كالولادة أو الوفاة في المســـتشـــفيات، أو عقود الزواج وقرارات الطلاق في المحاكم)، يتم نقل البيانات وتحديث "القيد المدني" آلياً

[25] العرنوسي، شجن جبار، حجية الأدلة الرقمية والذكاء الاصطناعي في الإثبات المدني: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة المنصورة، المجلد 16، العدد95، 2025، ص32.

[26] الهدى، حموي، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ارشفة البينات، مجلة المعيار، المجلد15، العدد 1، ص 913، 2024.

دون الحاجة إلى تدخل بشري. هذا الربط التلقائي يقضي على مشكلة التخلف عن تسجيل الواقعات، ويضمن أن يكون السجل المدني مرآة صادقة ومطابقة للواقع الفعلي للمجتمع في كل لحظة، مما يحمي المراكز القانونية للأفراد ويمنع التقادم أو ضياع الحقوق بسبب التأخير الإداري[27].

4. **الحماية القانونية للأسرة ومنع التلاعب بالأنساب والالتزامات** تُعد الأسرة اللبنة الأولى والأساس المتين في بناء أي مجتمع، ولا يمكن ضمان استقرارها دون نظام قانوني يحفظ حقوق أفرادها. وقد انعكست التقنيات الذكية بشكل مباشر وإيجابي على بنية الأسرة العراقية. فالربط الشبكي والتدقيق الخوارزمي المستمر أغلق الأبواب أمام محاولات تزوير الأنساب أو تسجيل الأطفال بغير أسماء آبائهم الحقيقيين .كما شكل النظام أداة رادعة تمنع محاولات التلاعب بالواقعات الشخصية؛ كإخفاء حالات الزواج الثاني أو حالات الطلاق بغرض التهرب من الالتزامات المالية والشرعية كدفع النفقة أو الاستيلاء على الميراث. فبمجرد إدخال الرقم الوطني، تظهر الحالة الاجتماعية المحدثة للمواطن بشكل لا يقبل التزوير، مما يوفر جداراً من الحماية الاجتماعية والقانونية يقي الأسرة من التفكك، ويقلل من حجم المنازعات المعروضة أمام المحاكم[28].
5. **القضاء على الروتين والحد من مظاهر الفساد الإداري** لعل من أهم الآثار الملموسة لتوظيف الذكاء الاصطناعي هو إنهاء حقبة "المستمسكات الأربعة" المشتتة، والتي كانت تثقل كاهل المواطن العراقي وتستنزف وقته وجهده. لقد أدى توحيد هذه المستمسكات في بطاقة ذكية واحدة تُدار آلياً إلى تخفيف وطأة البيروقراطية .والأهم من ذلك، أن تدخل الآلة والخوارزميات قلص من حجم التدخل البشري (الاجتهاد الشخصي للموظف) في سير المعاملات. هذا التقليص أدى بالضرورة إلى سد منافذ الفساد الإداري والمالي كالرشوة والمساومة والمحسوبية التي كانت تظهر في الإدارة الورقية. لقد أصبح النظام التقني يحكم سير المعاملة ويسرّع إنجازها بناءً على معطيات دقيقة، مما يسهم في الحفاظ على الموارد المالية للدولة وتقليل الهدر[29].
6. **تكريس "الحياد الخوارزمي" وتعزيز ثقة المجتمع بالدولة** يتجلى الأثر الأعمق للذكاء الاصطناعي في ترسيخ مبدأ "المساواة أمام القانون". فالخوارزميات تعمل وفق آلية "الحياد الخوارزمي"؛ فهي آلات لا تعرف التمييز، ولا تتأثر بالانتماءات العشائرية أو المناطقية، ولا تخضع للنفوذ أو المحسوبية. إن إدارتها لعمليات إصدار البطاقة الوطنية والتدقيق في القيود تضمن تطبيق مسطرة القانون بإنصاف على جميع المواطنين دون

---

[27] غنيم، احمد محمد، الادارة الالكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004.

[28] محمد، كوران علي، دور الذكاء الاصطناعي في قضايا الأحوال الشخصية، مقالة في موقع قانونجي، https://n9.cl/o5ccf، 2025.

[29] محمد وحسين و عبدالامير، هند إبراهيم وشروق عبدالاله وعلي حسين، دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهرين، المجلد6، العدد2، 2025

استثناء .هذا الحياد يولد انعكاسات إيجابية بالغة الأهمية على الصعيد الاجتماعي؛ فهو ينهي حالة "الاغتراب" والنفور بين المواطن ومؤسسات الدولة، ويستبدلها بحالة من الطمأنينة والثقة المتبادلة. إن شعور المواطن بأن حقوقه محفوظة بفضـل نظام دقيق ومحايد يرسـخ لديه قيم المواطنة والامتثال الطوعي للقانون، وهو ما يمثل الغاية الأسمى لعلم الاجتماع القانوني في بناء مجتمع آمن، مستقر، ومدرك لحقوقه وواجباته[30].

المطلب الثاني

التحديات والمعوقات التي قد تواجه تطبيق هذه التقنيات وسبل معالجتها من منظور علم الاجتماع القانوني

إن التحول الجذري نحو إدارة السـجل المدني والبطاقة الوطنية باسـتخدام خوارزميات الذكاء الاصـطناعي، رغم إيجابياته الواسـعة التي بيّناها سـلفاً، لا يخلو من تحديات وعقبات مركبة. فإدخال تقنية متطورة إلى بنية إدارية واجتماعية معينة غالباً ما يصـطدم بصـعوبات لوجسـتية، وفراغات قانونية، وتوجسـات مجتمعية. ومن منظور علم الاجتماع القانوني، لا يمكن لأي نص تشـريعي أو نظام تقني أن يحقق غاياته في "الضـبط المجتمعي" ما لم تكن بيئة التطبيق مهيأة بالكامل لاستيعابه، وما لم تتم معالجة الفجوات التي قد تعيق مساره. وعليه، يمكن تفصيل هذه التحديات، ومن ثم بيان سبل معالجتها، من خلال المحاور الآتية:

أولاً: المعوقات والتحديات المؤثرة في كفاءة النظام

1. **الفراغ التشريعي وغياب التنظيم القانوني للخوارزميات:** يُعد التطور التقني دائماً أسرع من عجلة التشريع، وهو ما يخلق "فراغاً قانونياً" يربك اسـتقرار المراكز القانونية. فعلى الرغم من أهمية قانون البطاقة الوطنية رقم (3) لسـنة 2016، إلا أنه أُقر في فترة سـابقة للطفرة الحالية في تقنيات الذكاء الاصـطناعي. هذا التباين الزمني أدى إلى غياب النصوص الصريحة التي تنظم عمل هذه التقنيات؛ كعدم وجود تشريع يحدد "المسؤولية القانونية" في حال حدوث خطأ خوارزمي يؤدي إلى تغيير قيد مدني بالخطأ، أو حرمان مواطن من حقوقه الدسـتورية بسـبب خلل في مطابقة البيانات البايومترية. كما يغيب التنظيم القانوني لما يُعرف بـــ "القرارات المؤتمتة"، وآليات اعتراض المواطن على قرار اتخذته الآلة دون تدخل بشـري، مما يخلق إشـكالية في تحقيق العدالة الإجرائية[31].
2. **التوجس المجتمعي وتحديات حماية الخصـوصـية الرقمية:** من الناحية الاجتماعية، ينظر الفرد إلى بياناته الشـخصـية والبايومترية (كبصـمات الأصـابع ومسـح العين وملامح الوجه) بوصـفها أدق ما يمتلك من

[30] الفوركي، مصطفى، تأثير الذكاء الاصطناعي على التشريع القانوني والمهن القانونية والقضائية، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المجلد2، العدد1، 2026.

[31] صدخان، كاظم حمدان، الفراغ التشريعي في تنظيم المسؤولية القانونية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، المجلد5، العدد1، 2026.

خصـوصـية. إن الجمع المركزي لهذه البيانات الحسـاسـة ومعالجتها آلياً يثير مخاوف مجتمعية جدية بشـأن احتمالية تعرضـها للاختراق، أو تسـريبها، أو اسـتغلالها لأغراض غير مشـروعة. في علم الاجتماع القانوني، تُبنى العلاقة بين المواطن والدولة على "الثقة المتبادلة"؛ وإذا ما تصـدع جدار هذه الثقة بسـبب القلق على الخصـوصـية الرقمية، فإن ذلك يولد حالة من الممانعة أو التهرب من الامتثال للقانون، مما يضـعف فاعلية المنظومة بأكملها[32].

3. **القصـور في البنية التحتية ومتطلبات الأمن السـيبراني :**الذكاء الاصـطناعي ليس مجرد برمجيات، بل هو منظومة متكاملة تتطلب بنية تحتية مادية (Hardware) فائقة التطور. ويبرز التحدي في البيئة العراقية من خلال الحاجة إلى توفير تيار كهربائي مسـتقر ومسـتدام لمراكز البيانات(Data Centers) ، وشـبكات اتصـالات سريعة غير قابلة للاختراق لضمان نجاح "الربط الشبكي الآني" بين مديرية البطاقة الوطنية وباقي دوائر الدولة (كالمحاكم والمسـتشـفيات). يضـاف إلى ذلك التحدي الأكبر المتمثل في تأمين السـجل المدني السيادي ضد الهجمات السيبرانية التي قد تستهدف التلاعب بالبنية الديموغرافية للبلاد[33].
4. **مقاومة التغيير المؤسسي وضعف الكوادر المتخصصة :**تواجه الإدارة الحديثة غالباً ما يُسمى بـ "مقاومة التغيير" من قبل العنصـر البشـري المعتاد على الروتين الورقي، سـواء خوفاً من فقدان النفوذ الوظيفي (كالقضـاء على المحسـوبية التي توفرها الإدارة التقليدية)، أو نتيجة لعدم القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة. كما يعاني النظام من نقص حاد في الكوادر الوطنية المتخصصة في هندسة البيانات وأمن المعلومات والخوارزميات، مما يبقي اسـتدامة النظام مرتهنة بالشـركات الأجنبية المجهزة، وهو ما يمثل نقطة ضـعف استراتيجية[34].

ثانياً: سبل المعالجة والحلول من منظور علم الاجتماع القانوني

لتجاوز هذه المعوقات، ولضـمان تحول البطاقة الوطنية إلى أداة فاعلة في تحقيق الاسـتقرار المجتمعي وحماية حقوق الفرد والأسرة، لا بد من تبني معالجات متكاملة تتوزع على النحو الآتي:

1. **التدخل التشـريعي العاجل وسـن تشـريعات حماية البيانات :**يجب على المشـرع العراقي تدارك الفراغ الحالي عبر اسـتصـدار تعديلات جوهرية على قانون البطاقة الوطنية، أو تشـريع قانون مسـتقل ومفصـل لـ "حماية

[32] محمود، عمر مؤيد، الحماية القانونية للبيانات الشخصية في ظل التشريعات الرقمية الحديثة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد2، العدد3، 2025.
[33] موسى، عزة علي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الوثائق والأرشيف، المميزات والتحديات، المجلة العلمية، جامعة الازهر، كلية اللغة العربية، العدد43، الجزء الأول، 2024.
[34] إسماعيل، هبة، الذكاء الاصطناعي: تطبيقاته ومخاطره التربوية، مجلة افاق جديدة في تعليم الكبار، جامعة عين شمس، المجلد33، العدد33، 2023.

البيانات الشخصية والخصوصية الرقمية". يجب أن يتضمن هذا الإطار القانوني تعريفاً دقيقاً للمسؤولية التقنية والإدارية، وأن ينظم صـلاحيات الوصـول إلى البيانات، ويفرض عقوبات جنائية مشـددة ورادعة ضـد أي محاولة لتسـريب البيانات أو التلاعب بها من الداخل أو الخارج. كما يجب إقرار نصـوص تكفل للمواطن حق "الاعتراض والمراجعة البشرية" لأي إجراء تتخذه الأنظمة الذكية بالخط[35]أ.

2. **تعزيز الثقة المجتمعية وبناء الشفافية المؤسسية :**لضمان التفاعل الإيجابي مع النظام، يجب على مؤسسات الدولة تبني استراتيجية إعلامية وتوعوية شفافة تستهدف المواطن العراقي. هذه الاستراتيجية يجب أن توضح بلغة مبسـطة الآليات الصـارمة المتبعة في حماية بياناتهم، وتبين الفوائد المباشـرة للنظام في حماية أنسـابهم وملكياتهم من التزوير. إن تحويل "التقنية" إلى "ثقافة مجتمعية" يرسـخ من قيمة البطاقة الوطنية كضـامن لحقوق الإنسان، ويقلل من الهوة بين الإدارة والجمهور.
3. **تحقيق "السـيادة الرقمية" وتطوير البنية التحتية :**يجب أن يكون السـجل المدني العراقي محصـناً بالكامل داخل الحدود الجغرافية والقانونية للدولة، وهو ما يعرف بـ "السيادة الرقمية". يتطلب ذلك استثمارات حكومية جادة في بناء مراكز بيانات محلية متطورة ومراكز للتعافي من الكوارث(Disaster Recovery) ، فضـلاً عن الاستعانة بأحدث بروتوكولات الأمن السيبراني العالمية لمنع أي اختراقات خارجية، لضمان استمرارية عمل النظام تحت أي ظروف استثنائية[36].
4. **بناء القدرات الوطنية وإعادة هندسـة الثقافة المؤسـسـية :**لحل إشـكالية العنصـر البشـري، من الضـروري إطلاق برامج تدريبية وتأهيلية مكثفة لموظفي وزارة الداخلية ودوائر الأحوال المدنية، لا تقتصـر على الجانب التقني لكيفية تشـغيل الأجهزة، بل تشـمل الجانب القانوني والاجتماعي لفهم خطورة وأهمية البيانات التي يتعاملون معها. إلى جانب ذلك، يجب اسـتقطاب الكفاءات الوطنية الشـابة في مجالات البرمجة والذكاء الاصـطناعي لإدارة هذه المنظومة داخلياً، مما يضـمن استقلالية القرار الإداري، ويحوّل النظام إلى مؤسسـة مستدامة تخدم تطلعات المجتمع العراقي المعاصر.

الخاتمة

في ضـوء ما تقدم من دراسـة وتحليل لدور تقنيات الذكاء الاصـطناعي في إدارة وتنظيم البطاقة الوطنية وفق قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم (3) لسنة 2016 ومن منظور علم الاجتماع القانوني، يتضح أن التطور التقني والتحول نحو الرقمنة الشـاملة قد أحدث تغييراً جذرياً في آليات الضـبط الاجتماعي وتوثيق الواقعات الحياتية، الأمر الذي

[35] السادة، عبد الوهاب، الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة: الروبوت قاضيا ومحاميا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2025.
[36] المري، راشد محمد، الأمن السيبراني وحماية الأنظمة الإلكترونية دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 1، مصر، 2023.

اسـتدعى توظيف الخوارزميات الذكية لضـمان دقة السـجل المدني، وحماية الأنسـاب، وتأمين الهوية الرقمية للفرد والأسرة. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد منظومة تقنية لأرشفة البيانات الإدارية، بل أصبح "وازعاً" حديثاً وأحد المرتكزات الأساسية لترسيخ العدالة والمساواة والحياد المؤسسي في ظل التعقيدات المجتمعية المعاصرة. وبذلك، فإن الاسـتثمار الأمثل لهذه التقنيات لخدمة المجتمع العراقي وتحقيق غايات القانون، يتطلب تكاملاً حقيقياً بين الأطر القانونية والتقنية والمؤسسية، ومعالجة الفراغ التشريعي الناظم لعمل هذه التقنيات، بما يواكب التطورات المتسارعة ويضمن تحقيق الاستقرار المجتمعي.

أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها بما يأتي:

أ- يمثل دمج الذكاء الاصطناعي في نظام البطاقة الوطنية انتقالاً جوهرياً بالسجل المدني من وظيفته الأرشيفية الجامدة إلى أداة ضبط اجتماعي فائقة الدقة، تعيد هندسة العلاقة القانونية بين الفرد والدولة.

ب- أرسـى التطبيق الآلي للإجراءات مبدأ "الحياد الخوارزمي" الذي قضـى على ظاهرة الاغتراب الإداري والمحسوبية، محققاً مساواة مطلقة في تطبيق القانون بما يعزز ثقة المجتمع بالمنظومة المؤسسية.

ج- جسـد الربط الشـبكي للواقعات الحياتية تطبيقاً معاصـراً لفكرة "القانون الحي"، حيث تحولت القيود المدنية إلى مرآة رقمية تتحدث لحظياً لتطابق الواقع الفعلي للمجتمع وتمنع التخلف عن التسجيل.

د- شـكلت تقنيات مقاطعة البيانات والتعرف البايومتري جدار حماية رصـين لكيان الأسـرة العراقية، قاطعاً الطريق أمام جرائم تزوير الأنسـاب والتهرب من الالتزامات الشـرعية والمالية المرتبطة بإخفاء الحالات المدنية.

ه- أضـفت المنظومة الرقمية "حجية قانونية مطلقة" على البطاقة الوطنية، منهيةً عقوداً من النزاعات القضـائية المرتبطة بتشابه الأسماء وانتحال الشخصيات، ومحققةً استقراراً نهائياً للمراكز القانونية للأفراد.

و- كشف التحليل عن قصور واضح في المنظومة التشريعية الحالية وضعف قدرتها على مواكبة التحول التقني، مما يخلق فراغاً قانونياً خطيراً في تحديد المسؤولية عن الأخطاء الخوارزمية التي قد تمس الحقوق المدنية.

ز- فرضت مركزية جمع البيانات البايومترية تحديات مجتمعية وقانونية بالغة الدقة تتعلق بانتهاك الخصوصية الرقمية، مما يُحتم بناء منظومة أمن سيبراني سيادية تدرأ الاختراقات وتضمن استدامة السلم المجتمعي.

ثانياً: التوصيات

اسـتناداً إلى ما توصـل إليه البحث من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصـيات من أجل تعزيز كفاءة نظام البطاقة الوطنية وتحقيق الضبط المجتمعي وفقاً لمقاصد علم الاجتماع القانوني، ومن أبرزها:

أ- دعوة المُشرّع العراقي إلى التدخل العاجل لتعديل قانون البطاقة الوطنية رقم (3) لسنة 2016، بسن نصوص قانونية صريحة تنظم عمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي وتحدد نطاق المسؤولية القانونية عن الأخطاء الآلية والقرارات المؤتمتة.

ب- الإسراع في تشريع "قانون حماية البيانات الشخصية والخصوصية الرقمية" لوضع ضوابط صارمة تمنع استغلال أو تسريب البيانات البايومترية للمواطنين، وتفرض عقوبات رادعة تعزز الطمأنينة والثقة المجتمعية.

ج- التوجيه بضرورة تعزيز السيادة الرقمية للعراق عبر تأسيس مراكز بيانات (Data Centers) وطنية مستقلة ومحصنة بأحدث استراتيجيات الأمن السيبراني، لدرء أية هجمات قد تهدد استقرار السجل المدني والأمن القومي.

د- إلزام الجهات التنفيذية بتسريع إنجاز الربط الشبكي الشامل والآمن بين مديرية البطاقة الوطنية وكافة المحاكم والمستشفيات، لضمان التحديث اللحظي للواقعات الحياتية وتفعيل مبدأ "القانون الحي" بشكل كامل.

ه- تشكيل لجان قانونية وتقنية متخصصة داخل دوائر الأحوال المدنية تتولى مهمة الرقابة والتدقيق البشري على الحالات المعقدة المتعلقة بإثبات الأنساب والقيود العائلية قبل إقرارها آلياً، كضمانة إضافية لحماية كيان الأسرة.

و- إعادة هندسة الإجراءات الإدارية في جميع مؤسسات الدولة للاعتماد المطلق على المعرّف الرقمي الموحد وإلغاء المطالبات بالوثائق الورقية تماماً، بما يقضي على البيروقراطية ويرسخ مبدأ "الحياد الخوارزمي" والمساواة بين الأفراد.

ز- إطلاق خطة استراتيجية لتأهيل الكوادر الوطنية في مجالات أمن المعلومات وإدارة الأنظمة الذكية، تتزامن مع حملات توعية شفافة تهدف إلى تثقيف المجتمع بأهمية التحول الرقمي وتبديد مخاوفه المتعلقة بالخصوصية.

وبذلك فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في السجل المدني يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق تنظيم فعال وموثوق للهوية العراقية في ظل التحول الرقمي المتسارع، بما يسهم في بناء بيئة مجتمعية آمنة تقوم على الثقة والحياد الخوارزمي وتكريس العدالة في ضوء علم الاجتماع القانوني.

المصادر والمراجع

- القران الكريم

أولا: المعاجم اللغوية

1. ابن منظور، لسان العرب، ج14، طبعة دار قم، 1985.
2. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة، دار الحديث، القاهرة،2006.
3. عمر، احمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة،2008.

4. الرازي، أبو بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتب العربي، بيروت، 1981.
5. قلعجي، الرواس، معجم لغة الفقهاء، ط 1، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 1988.

ثانيا: الكتب

7- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1950م.
8- بونيه، آلان، الذكاء الاصطناعي -واقعه ومستقبله، ترجمة: علي صبري، سلسة عالم المعرفة، 172، 1993.
9- دوركايم ، إميل ، في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: د. حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع ، بيروت، 2022.
10- السادة، عبد الوهاب، الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة: الروبوت قاضيا ومحاميا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2025.
11- غنيم، احمد محمد، الادارة الالكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004.
12- مكارثي، جون، ما هو الذكاء الاصطناعي؟، جامعة ستانفورد، 2007.

ثالثا: البحوث المنشورة

13- إبراهيم وجاســـم، اخلاص مخلص وزياد طارق، الذكاء الاصـــطناعي- جدلية الافتراض القانوني وصـــحة التصرفات، وقائع المؤتمر السادس للشؤون القانونية لجامعة تشيك، 2021.
14- إســماعيل، هبة، الذكاء الاصــطناعي: تطبيقاته ومخاطره التربوية، مجلة افاق جديدة في تعليم الكبار، جامعة عين شمس، المجلد33، العدد33، 2023.
15- جوين، محمد، اعمال نظرية القانون الحي في اجتهاد القانون الدســتوري: دراســة مقارنة بين إيطاليا وفرنســا واسبانيا، مجلة دفاتر برلمانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المجلد 2، العدد1، 2023.
16- الشـويلي والعبادي، عميد جخيور ضـويع وحسـين ياسـين طاهر، الحماية الجنائية للبطاقة الوطنية: دراسـة في قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم (3) لسـنة 2016، مجلة أبحاث ميسـان، جامعة ميسـان-كلية التربية، المجلد18، العدد35، 2022.
17- صـدخان، كاظم حمدان، الفراغ التشـريعي في تنظيم المسـؤولية القانونية عن تطبيقات الذكاء الاصـطناعي، مجلة جامعة البيان للدراسات و البحوث القانونية، المجلد5، العدد1، 2026.

18- العربي وصـلى، أحمد عبادة جدوع وليلى يوسـف محمد، الهوية الرقمية: النشـأة والتعريف والمعايير الفنية، المجلة العلمية لكلية الاداب، جامعة طنطا-كلية الاداب، المجلد 2022، العدد46.

19- العرنوسـي، شـجن جبار، حجية الأدلة الرقمية والذكاء الاصـطناعي في الإثبات المدني : دراسـة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة المنصورة ، المجلد 16، العدد95، 2025.

20- فتح الباب، صلاح رجب، الرقابة الحكومية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسـات القانونية، اصدار خاص،2024.

21- الفوركي، مصطفى، تأثير الذكاء الاصطناعي على التشريع القانوني والمهن القانونية والقضائية، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المجلد2، العدد1، 2026.

22- محمد و حسين و عبدالامير، هند إبراهيم و شروق عبدالاله و علي حسين، دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المسـتدامة، مجلة الريادة للمال و الاعمال، جامعة النهرين، المجلد6، العدد2، 2025.

23- محمود، عمر مؤيد، الحماية القانونية للبيانات الشـخصـية في ظل التشـريعات الرقمية الحديثة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد2، العدد3، 2025.

24- المري، راشد محمد، الأمن السيبراني وحماية الأنظمة الإلكترونية دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 1، مصر، 2023.

25- موسى، عزة علي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الوثائق والأرشيف، المميزات والتحديات، المجلة العلمية، جامعة الازهر، كلية اللغة العربية، العدد43، الجزء الأول، 2024.

26- الهدى، حموي، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ارشفة البينات، مجلة المعيار، المجلد15، العدد 1، 2024.

رابعا: الاطاريح والرسائل

1. رضا، عمر نافع، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الحقوق، 2021.

خامسا: المقالات والتقارير

1. جعفر، علي عبدالائمة، علم الاجتماع القانوني، مقال منشور في موقع مجلس القضاء الأعلى العراقي ،2024.
2. حكيم، حسام، محاضرات في القياس: مدخل الى علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019/2018.

3. محمد، كوران علي، دور الذكاء الاصطناعي في قضايا الأحوال الشخصية، مقالة في موقع قانونجي، https://n9.cl/o5ccf، 2025.
4. المفوضية الأوروبية، المبادئ التوجيهية الأخلاقية للذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة، مجموعة الخبراء رفيعة المستوى للذكاء الاصطناعي، الاتحاد الأوروبي، بروكسل، 2019.
5. وثيقة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بخصوص الملكية الفكرية Tوالذكاء الاصطناعي الصادر عام 2018.

سادسا: القوانين

1. قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم (3) لسنة 2016. قانون تسجيل الولادات والوفيات رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٤